ظـاهرة التهريب بلواء البصرة ١٩٢٩-١٩٣٩ في ضوء تقارير التفتيش الإداري.

م.د. حميد سيلاوي لفتة
أ.د.ناظم رشم معتوق
جامعة البصرة – كلية الآداب

تاريخ الاستلام: ٢٠٢١/١١/٢
تاريخ القبول: ٢٠٢١/١١/٢٢

الملخص

يهدف البحث الى تسليط الضوء على ظـاهرة التهريب بلواء البصرة ١٩٢٩-١٩٣٩ اعتماداً على تقارير التفتيش الإداري، فقد قدمت تلك التقارير معلومات مهمة عن انتشار ظاهرة التهريب في لواء البصرة في المدة المذكورة، بسبب موقع لواء البصرة ووجود حدود طويلة تربطه بالكويت وايران، فضلاً عن اختلاف التعريفة الكمركية بين تلك الدول مما عُدَّ عاملاً مهماً في تشجيع المهربين على ممارسة عملهم بعيداً عن عيون الحكومة المحلية والمركزية، وكان لذلك تأثير واضح على الاقتصاد العراقي وحرم الحكومة من موارد مالية كبيرة قد تأتي عن طريق الضرائب الكمركية. لذا فقد اهتمت تقارير التفتيش الإداري بتشخيص تلك الظاهرة وبيان أسبابها وطرقها وميادينها، فضلاً عن اقتراح الحلول لها.

الكلمات المفتاحية: البصرة، التفتيش الإداري، مشكلة التهريب في العراق، التهريب.

The phenomenon of smuggling in Lawa AL-Basrah 1929-1939 in the light of the administrative inspection reports

Dr. Hameed Selawi L. Al-Maliki
Pro Dr. Nadhim Resham Ma'tuq
University of Basrah - College of Arts

Abstract

The research aims to shed light on the phenomenon of smuggling in Lawa AL-Basrah 1929-1939, depending on the reports of the administrative inspection. These reports provided important information about the spread of the phenomenon of smuggling in the Lawa AL-Basrah in the period between 1929-1939, due to the location of Lawa AL-Basrah and the existence of long borders linking it to Kuwait and Iran In addition to the difference in customs tariffs between those countries, which was considered an important factor in encouraging smugglers to practice their work away from the eyes of the local and central government, and this had a clear impact on the Iraqi economy and deprived the government of large financial resources that may come through customs taxes. Therefore, the administrative inspection reports were concerned with diagnosing this

phenomenon and explaining its causes, methods and fields, as well as proposing solutions for it.

المقدمة

يعد موضوع " ظـاهرة التهريب بلواء البصرة ١٩٢٩-١٩٣٩ في ضوء تقارير التفتيش الإداري" من الموضوعات المهمة لأنه يتناول واحدة من الظواهر المهمة التي أثرت على اقتصاد لواء البصرة، فقد أدى شيوع هذه الظاهرة الى حرمان الحكومة العراقية من موارد مهمة تتمثل بالضرائب الجمركية. وقد حفلت تقارير التفتيش الإداري بمعلومات وملاحظات قيمة تتعلق بتلك الظاهرة بهدف نقل صورة عنها الى الجهات المعنية في اللواء وفي العاصمة بغداد، لإيجاد الحلول المناسبة لها، وهو الأمر الذي جعل من تلك التقارير وثائق مهمة لا يمكن الاستغناء عنها عند بحث التاريخ الاقتصادي لمدينة البصرة.

أما عن سبب تحديد مدة موضوع البحث بين عامي (١٩٢٩ و١٩٣٩) فيعود الى ان المدة المذكورة تعد متميزة بالنسبة لتاريخ العراق المعاصر عامة ولواء البصرة بشكل خاص، فقد شهد عام ١٩٢٩ بداية حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية وانتشار ظاهرة التهريب بشكل كبير مما لفت أنظار المفتشين الإداريين للكتابة عنها ومتابعتها بدقة. أما عام ١٩٣٩ الذي ينتهي عنده البحث فقد كان بمثابة نقطة فاصلة في تاريخ العراق المعاصر، فمن جهة شهد اغتيال الملك غازي (١٩٣٣-١٩٣٩) وما ترتب عليه من نتائج ، فضلاً عن قيام الحرب العالمية الثانية وما رافق ذلك من انعكاسات على الأصعدة كافة، وابرزها الاحتلال البريطاني الثاني للعراق الذي جاء على خلفية حركة مايس عام ١٩٤١.

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه على محورين، تضمن الاول منهما، لمحة تاريخية عن نشأة وتطور نظام التفتيش الإداري في العراق ١٩٢٣-١٩٣٩، وتم فيه الإشارة الى ظهور وظيفة التفتيش الإداري في العراق عام ١٩٢٣. اما المحور الثاني فقد ركز على دراسة ظـاهرة التهريب بلواء البصرة بين عامي ١٩٢٩-١٩٣٩ بالاعتماد على تقارير التفتيش الإداري.

اعتمد البحث على مصادر متعددة ومتنوعة تأتي في طليعتها الوثائق العراقية غير المنشورة المحفوظة في دار الكتب والوثائق وَهي ملفات البلاط الملكي وملفات وزارة الداخلية المتضمنة تقارير التفتيش الإداري، وقد اعتمد البحث عليها بشكل كبير وكانت المصدر الرئيس للدراسة نظراً لأهمية المعلومات الواردة فيها. كما اعتمد البحث على عدد من المصادر المهمة التي تم أثباتها جميعاً في قائمة المصادر.

اولاً: لمحة تاريخية عن نشأة وتطور نظام التفتيش الإداري في العراق ١٩٢٣-١٩٣٩

استحدثت إدارة التفتيش الإداري بموجب (نظام التفتيش الإداري) الصادر في الحادي والثلاثين من شهر كانون الثاني عام ١٩٢٣, الذي ألغى وظائف المشاورين البريطانيين ومعاونيهم في الألوية وأناطت مهامهم بالمفتشية الإدارية التي أسست في وزارة الداخلية وقوامها رئيس مفتشين ومفتشون أداريون بحسب الحاجة ويقوم مستشار وزارة الداخلية بوظائف رئيس المفتشين علاوة على وظيفته الأصلية ونص النظام على أن تكون تعيين وترفيع المفتشين بموجب أرادة ملكية تأتي باقتراح وزير الداخلية وقرار مجلس الوزراء ومنحوا صلاحيات تفتيش دوائر الدولة كافة ومؤسساتها باستثناء الدوائر العدلية التي أشترط في تفتيشها الحصول على موافقة مسبقة من وزير العدلية ولهم أن يطلبوا من المتصرفين سحب يد الموظفين المشكوك فيهم والتحقيق معهم [١]

إن استحداث دائرة التفتيش الإداري كانت واحدة من محاولات حكومة عبد المحسن السعدون الأولى (٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٢-٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣), الرامية الى تعزيز ثقة التنظيمات السياسية والرأي العام بالحكومة, بالاستجابة لمطلبها الداعي الى سحب المفتشين الإداريين البريطانيين الى بغداد للحد من تدخلهم السافر في الشؤون الإدارية للألوية[٢].

لقد أعطى النظام للمفتش مكانة توازي مكانة المتصرفين أن لم نقل أكثر منها وأضفى على أعمالهم الصفة الشرعية، فضلاً عن بقائهم في الألوية وهذا يعني أن الدائرة قد أخفقت في تحقيق أهداف تأسيسها والمتمثلة في تقليص نفوذ المفتشين وجعل بغداد مقراً دائمياً لهم[٣].

اما فيما يتعلق بتقارير المفتشين الإداريين فقد تنوعت بين تقارير منتظمة و بشكل دوري أو فصلي , وتقارير بطلب من وزير الخارجية أو أيعاز من الوزارات الأخرى عن طريق وزير الداخلية , وفي موضوع معين يخص تلك الوزارات , إذ كان هناك تفتيش على مراكز الألوية و نواحيها و أقضيتها بحسب المهمة المكلف بها المفتش الإداري و كان دور المفتش استشاري أو أجرائي , إذ يقدم اقتراحاته الى المستشار الذي يقوم بدوره بإحالتها الى الجهات المختصة , وهناك نماذج عديدة منها [٤]. ومنها تقرير رفعه المفتش الإداري في لواء[٥] الكوت عندما قام بزيارة قضاء الحيرة في الثاني عشر من شهر نيسان عام ١٩٢٤, وكان المفتش سي سي أستن (C.C. Astin) ، إذ قام المفتش بتفتيش الجهة اليمنى لنهر دجلة وأقترح تعيين محافظاً -امينياً- للغابات في تلك المنطقة, كذلك قام بتفتيش مضخة الماء التي استخدمت بسحب المياه ونقلها الى المزارع , إذ أقترح أخذ رسوم قدرها (٨٠٠) روبية من كل بكرة على أن لا يكون هناك إجحاف من الملتزم في تلك المنطقة [٦].

و هناك تقرير رفعه مفتش لواء البصرة البصرة[٧] في الرابع والعشرون من شهر نيسان عام ١٩٢٤ عن بلدية البصرة و نبه فيه الى وجود تقصير في الأمور المالية ووجود شكوك من ناحية تطبيق قانون الطابع العراقي, فضلاً عن وجود مخالفات كثيرة في بلدية اللواء وتساهل البلدية مع موظفيها وعدم إصدار العقوبة المناسبة للمخالفين , هذا الأمر أدى الى قيام الوزير بتوجيه كتاب "شديد اللهجة" الى متصرف لواء البصرة شخصياً , أمره فيه بمعاقبة المقصرين في دائرة البلدية [٨].

ومن أمثلة التقارير التي كان يرفعها المفتشون هناك تقرير رفعه المفتش الإداري بخصوص لواء بغداد في تشرين الأول ١٩٢٧ حول ضيق الناس من تقبل العملة الزائفة ذات القيم القليلة مثل الروبية و(النصف قران), كذلك تقرير آخر رفعه المفتش الإداري حول العشائر الرحل على الحدود العراقية –السورية في أيلول ١٩٢٩, إذ ذكر المفتش الإداري في لواء الموصل أنه خاطب مدير شرطة اللواء بأن يقوم قائممقام سنجار بإحصاء عدد البيوت[٩].

وهكذا يتضح ان تقارير التفتيش الإداري كانت تتابع كل التطورات الإدارية والعمرانية التي تحدث في الألوية العراقية وكتابة التقارير التفصيلية عنها بهدف تلافي الأخطاء ووضع الحلول للمشكلات ، فضلاً عن مراقبة سير الأداء الحكومي والخدمات المقدمة للمواطنين وهذا ما سنلاحظه في متابعة تلك التقارير لظاهرة التهريب في لواء البصرة.

ثانياً: ظـاهرة التهريب بلواء البصرة ١٩٢٩-١٩٣٩ في ضوء تقارير التفتيش الإداري.

لقد ضلت منطقة الحدود العراقية الكويتية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ١٩١٨ مسرحاً لتنقلات البدو من العراقيين و الكويتيين المستمرة التي اعتادوها منذ زمن بعيد , بغض النظر عن رعوية الدولة التابعيين لها , اذ لم يكن من السهل الزامهم بحدود معينة , وكان الرعاة العراقيون ينتقلون الى الكويت شتاءاً اتباعاً لمواطن الكلأ , وفي أواسط نيسان يشدون رحالهم نازحين عن الكويت عائدين الى العراق بعد ان يكونوا قد جزوا أصواف أغنامهم كي يبيعوه في البصرة [١٠] .

ولم تكن المنطقة الممتدة بين الكويت و مدينة الزبير تعرف سيادة القانون وكثيراً ما تقع فيها حوادث القتل و النهب , فضلاً عن تهريب البضائع من الكويت الى العراق بسبب انخفاض التعريفة الكمركية في الكويت و ارتفاعها في العراق[١١].

ولم يكن امر التهريب في العشرينيات قد شغل الحكومة العراقية كثيراً لخضوع كل من العراق و الكويت لحكم بريطانيا المباشر ولكن بعد ان وقعت بريطانيا مع العراق معاهدة الاستقلال سنة ١٩٣٠م بدأت الحكومة العراقية تشدد في مراقبة حدودها , حيث ان موضوع

التهريب الى البصرة لم يكن امراً جديداً فقد سبق ان اشغل التجار في العهد العثماني ميناء المحمرة ليهربوا البضائع منه الى البصرة بعد ان كانت السلطات العثمانية تفرض على البضائع الواردة ضرائب كمركية عالية وقد حدث الشيء نفسه بعد استقلال العراق عام ١٩٣٢ و اتباعه سياسة حماية التجارة المحافظة على اقتصاده الوطني , بينما ظلت الكويت تسير على نهج سياسة حرية التجارة فانتهز التجار ذلك الخلاف بين النظاميين وأخذوا يهربون البضائع , من الكويت الى العراق دون دفع الرسوم الكمركية المقررة في العراق , ومما شجعهم على ذلك هو عدم تثبيت الحدود كما هو الحال بالنسبة لجيران العراق الاخرين , و صعوبة مراقبتها وهي تمر وسط صحراء قاحلة , وكذلك قرب البصرة الى الكويت و سهولة المواصلات بينها , وما يحققه المهربون من أرباح طائلة , إضافة الى ذلك الحصار التجاري السعودي على الكويت الذي فرضه ابن سعود منذ عام ١٩٢٢ الامر الذي دفع الكويت ان تمارس هذا النوع من التهريب وذلك انقاذاً لوضعها الاقتصادي [١٢].

وعلى صعيد العلاقات التجارية و تنظيمها مع الدول المجاورة , اذ برزت في حقبة الانتداب مشكلة تهريب البضائع عن طريق الكويت , اذ بين المفتش الإداري ان سبب هذا التهريب هو التفاوت في نسبة التعريفة الكمركية بين الكويت و العراق, اذ كانت مرتفعة في الأولى ومنخفضة في الثانية [١٣] .

لقد عمدت الحكومة العراقية الى الاتصال بالجانب البريطاني على أساس ان الكويت محمية بريطانية في تلك الحقبة , و اقترح العراق طريقين للحد من عمليات التهريب , احدهما تعين موظف عراقي في الكويت يقوم بتأشير أوراق الشحن المرسلة من الكويت الى مديرية كمارك البصرة , و اذا تعذر ذلك يتم تعيين موظف عراقي ويمكن ان يقوم الوكيل السياسي البريطاني في الكويت بالأعمال المطلوبة أعلاه , اذ قام الاخر وضع سفينة صغيرة لمراقبة السفن في مدخل شط العرب [١٤] .

لقد انعكست اثار الازمة الاقتصادية على معظم سكان لواء البصرة , اذ تدنت قدراتهم الشرائية بشكل كبير و امتدت اثارها لتشمل نشاط التجار و أصحاب المحلات الباعة المتجولين وما ألت اليه حركة الأسواق التجارية , و تكبد عدد من التجار خسائر فادحة , و تراجعت سمعتهم التجارية , واضطر بعضهم الى اشهار افلاسه , نتيجة عجزهم عن سداد التزاماتهم المالية , كما انعدمت حركة التسليف التجارية المتبادلة القائمة على أساس الدفع بالمؤجل , بسبب فقدان الثقة و الكفاءة المالية لمعظم التجار [١٥] .

لقد أشار المفتش الإداري نشأت بك السنوي في بعض التقارير التي أوردها عن لواء البصرة الى ظاهرة التهريب التي عدها من الظواهر الاجتماعية المدانة , من خلال مشاركة

التجار في عملية التخريب الاقتصادي , بهدف الحصول على المال بأقل الجهود و بوقت قصير , اذ سبق ان اغلب تجار العشار يشتغلون بمهنة التهريب بصورة غير مباشرة , حيث كان لديهم العديد من العملاء الذي كانوا يزاولون تلك المهنة , وهم من ورائهم يناصرونهم لدى السلطات الحكومية , ويحاولون قلب الأمور , وابداء الحجج لتغير حقيقة الأمور , فضلاً عن انهم كانوا على علاقة مباشرة مع بعض السلطات المختصة [١٦] , و يبدو انه كان هناك تواطؤ وطمع من قبل بعض الموظفين وبعض التجار مقابل اطلاق سراحهم عند مسكهم.

لقد وصف المفتش الإداري ظاهرة التهريب بأنها متفشية في المناطق الحدودية , فكان البعض من يرصد هذه الحالة قلة السلع الضرورية لحياة السكان فيعمل على نقل هذه السلع من المناطق الحدودية الى الداخل وبالعكس , اذ بين ان تلك الظاهرة اثارها السلبية على حياة السكان , كذلك أشار الى تعامل المهربين بالكثير من السلع ذات الضرر بحياة الأهالي ومن اهم المواد المهربة هي الأسلحة و العملة العراقية وتزويرها و الافيون , وتهريب الشاي و السكر , و تهريب الماشية و الدواب كالجاموس و الحبوب و التمور و الأسماك [١٧] .

وفي عام ١٩٣٠م اشار المفتش الإداري الى بروز ظاهرة الفساد الاجتماعي بسبب انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات (الافيون) . وبخاصة ان نشاط تهريبها كان يتم عبر الموانئ في اللواء , اذ ان معظم التجار التجأوا الى تجارة التهريب الافيون تهرباً من الرسوم الكمركية , اذ عمد المفتش الى مطالبة الدولة باتخاذ إجراءات صارمة بحق هذه التجارة غير المشروعة , اذ كانت جرائم تهريبها في ارتفاع مستمر بلغت في عام ١٩٣٠ بحدود (٧٢) جريمة حيث ارتفعت في عام ١٩٣١ الى ٩٢ جريمة [١٨] .

كما طلب المفتش الإداري من خلال مخاطبة متصرف اللواء في البصرة تحسين علي[١٩] و الحكومة العراقية على محاربة تجارة التهريب مع الكويت عن طريق زيادة عدد افراد الشرطة, ففي عام ١٩٣٣ وصل عدد افراد الشرطة الى (٢٠) شرطياً في شرطة الكمارك, كما بين المفتش الإداري ان شيخ الكويت احمد الجابر[٢٠]. رفض جميع المقترحات من قبل الجانب العراقي التي تتعلق بوقف عمليات التهريب لأنه كان يحقق من خلالها أرباح طائلة[٢١] .

لقد استمرت الشرطة في متابعة التحري عن البضائع المهربة , فكان قضاء ابي الخصيب وقراه حمدان و مهيجران ان كثير ما كان يعثر فيها على كميات من البضائع المهربة و خاصة السكر و الشاي , كما كان للقورنة نشاط في عمليات التهريب , حيث تمكنت الشرطة من القضاء على بعض المهربين , على الرغم من حدوث مصادمات بين رجال الشرطة و المهربين [٢٢] .

لقد أشار المفتش الإداري الى ازدياد حركات التهريب مع الدول المجاورة للعراق خصوصاً ايران و الكويت , لذلك ازدادت حركات التهريب مع الكويت في عام ١٩٣٤ حيث شمل التهريب البضائع التي قد تصل الرسوم الكمركية عليها في بعض الأحيان الى ٧٥% وخاصة على السكر و الشاي و اللبن و الدخان , لذلك من العوامل التي ساعدت على حركات التهريب مع الكويت الصحراء الشاسعة بين البلدين التي يصعب المراقبة فيها , كذلك الهجرات القبلية الموسمية التي كانت تتخذ من الرعي كغطاء [٢٣].

وفي عام ١٩٣٤ اصبح التهريب الكمركي في قضاء شط العرب من الأمور الواسعة النطاق بالنسبة للحالة التي ثبتها المفتش الإداري في تقريره بصورة لا يسمح بتركها على ما هو عليه في السابق, اذ طالب المفتش الإداري بتدقيق الأموال الحاصلة و اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين سد الحدود بوجه المهربين بواسطة المخافر وتشديد امور المراقبة بصورة تكفل الضرب على ايدي المهربين , ولمنع و صد اعمال التهريب , كما طالب المفتش الإداري وزارة الداخلية بضرورة لزوم توحيد مساعي موظفي الحدود مع موظفي الحكومة لمواجهة عمليات التهريب [٢٤] .

وفي السياق نفسه بين المفتش الإداري بان دار الحكومة في مركز ناحية شط العرب تدار من قبل الفراشيين للحراسة , اذ طالب ان يكون حراسة دار الحكومة من قبل الشرطة , وان الاستمرار على هذه الحالة سوف تشجع عمليات التهريب لعدم وجود حراسة كافية في القضاء [٢٥] .

وان عملية التهريب الكمركي ١٩٣٤ -التي تم ذكرها في موضوع الامن العام- بأن لا توجد أي حادثة تستوجب الاخلال بالآمن سوى الحوادث الكمركية فقد قام المفتش الإداري بجولة اذ ان اكثر التهريب قد بلغ حده فلا زال المهربين يأتون بالشكر و الشاي و الروائح وحتى الأسلحة من الكويت ويعرضونها للبيع في الزبير او ابي الخصيب و ملحقاته و حتى في الناصرية او السماوة و النجف , فزيادة الرسوم الكمركية و الموانع المفروضة على تلك الأموال هي التي اخذت تشجع هؤلاء على هذه المخاطرة فمثلاً كيس القند[٢٦], المدفوع عنه الرسوم الكمركية لا يمكن ان يباع باقل من دينارين و كسور فان هؤلاء يأخذون هذا الكيس من الكويت باقل من (٧٠٠) فلس و يعرضون للبيع نصف الثمن المذكور , كذلك يوجد في الكويت الكثير من التجار الذين يزودون هؤلاء المهربين بالأموال لغرض التصريف , لذلك يرى المفتش الإداري انه من الضروري وضع المخافر اللازمة لسد الحدود بصدد دراستها مع الجهات المختصة و تأمين الاتصال بين المخافر المذكورة بواسطة السيارات المسلحة و اجراء كل ما يتطلب امر سد الحدود , وعدم القيام يجعل الحكومة تفقد اكثر وارداتها الكمركية [٢٧] .

ويذكر التقرير الوارد عن المفتش الإداري في أيلول ١٩٣٥ الحدود الجغرافية بين ناحيتي الزبير و نجد و امارة الكويت مع ذكر طبيعة الاحداث لتلك المناطق على مستوى التهريب مثل (السكر و الشاي والأسلحة) وتحدث عن دور دائرة الكمارك و الشرطة المحلية في ضبط الحدود, و محاولة منع التهريب لتلك المناطق , كما تقدم المفتش الإداري بطلب موجة احتجاجات وجهاء الزبير و للتحقق معهم و عرض عليه مطالبهم وفرض إعادة النظر بموضوع ناحيتي تجارتهم مع تجار نجد كانت في السابق (في عهد المتصرف لواء البصرة احمد باشا الصانع حيث كانت التجارة تتم بأنسياب وبدون ضغط دائرة الكمارك) مثل التبادل لمواد (السمن والصوف والأغنام والرز والحبوب والملبوسات) حيث كانت عوائد التهريب تصب في صالح تلك العشائر . وبالتالي فأن المفتش الإداري استمع لتلك الطلبات و رفعها بتقرير الى الجهات المعنية من اجل إعادة النظر في قرار دائرة الكمارك وفسح المجال لتلك العشائر لممارسة التجارة مع نجد و امارة الكويت حيث ان الأخيرة قد اتسعت تجارتها بعد ان انحسر دور وجهاء أهالي الزبير بضغط من دائرة الكمارك [٢٨] .

بعد ان وصل المفتش الى ناحية الزبير عرض عليه وجهاء الزبير مجموعة من المطالب منها ما يخص الجانب البلدي, حيث طالبوا منه إعادة اعمار طريق بصرة زبير ليكون طريق سالكاً ويبدو انه كان بحالة لا تساعد المارة على السير عليه , وضع ما كتبه مأمور الناحية انها كانت تعاني من شحة واستبدال الطبيب الخاص بناحية الزبير , تلك الطلبات قد استمع اليها المفتش و أجاب على قسم منها . ان الحكومة قد اخذت موضوع نصب ماكنة الماء بنظر الاعتبار وهي تعمل على ذلك وطريق البصرة الزبير قد تم ذكره في تقرير سابق [٢٩] .

لقد أشار المفتش الإداري في لواء البصرة حول نشاط السيد حيدر النقيب معاون مدير كمارك ومكوس البصرة الذي احبط محاولة لتهريب الاموال من السيبة الى البصرة وبالعكس , ومن خلال الجولة التفتيشية التي قام بها اصدر امراً الى الموظفين المختصين من مأمورين وشرطة بمراقبة الطريق مراقبة شديدة , وبعد نصب السيطرة في الشارع العام وإذ بسيارة أهلية قادمة من ناحية السيبة فأوقفوها حسب الأصول , فعثروا فيها على مائة علبة شاي تزن (٤٤) كيلو و (١١) درزن شراشف قطنية داخل الصندوق السيارة الخلفي فضبطوها , وبعد اجراء التحقيق تأكدوا ان السيارة المرقمة (٥٣٣ / بصرة) تعود الى الشخص المدعو محمد فهد جابر, الذي كان موجوداً فيها مع اخيه فاضل جابر و السائق محمود الحاج إبراهيم, اذ سيق هؤلاء الى السجن بعد عرضهم على المحاكم المختصة [٣٠] .

واشار المفتش الى ان أكثر عمليات التهريب تتم عبر الزبير باتجاه الكويت ونجد وكانت ابرز البضائع السكر والشاي والاسلحة مع أموال أخرى مهربة, اذ ان دائرة الكمرك و الشرطة

المحلية قامت على قدر الإمكان في اتخاذ التدابير اللازمة لأجراء التضييقيات المختصة ومنع التهريب [٣١] .

لقد اعتبر المفتش ان عمليات التهريب مع الكويت و ايران من الأمور التي تهدد التجارة في العراق بشكل عام و البصرة بشكل خاص , لذلك كانت تجارة تهريب الأسلحة نشطة خلال عام ١٩٣٥ اذ عدها عاملاً من العوامل التي تهدد الامن , وخصوصاً بعد وقوع هذه الأسلحة بيد العشائر و كان للشرطة دور في مصادرة الفي بندقية من العناصر المهربة [٣٢] .

لقد أشار المفتش ان الحكومة في لواء البصرة وأقضيتها كانت متشددة تجاه التهريب الامر الذي أدى الى حدوث مصادمات بين الشرطة والمهربين, ففي القرنة تم العثور على أربعة زوارق محملة بالمواد المهربة, اذ تمكنت الشرطة في القضاء من السيطرة عليهم[٣٣] .

كما ذكر المفتش الإداري ان عملية التهريب عن طريق ابي الخصيب خلال عام ١٩٣٦م تم تهريب السكائر, والتمور وعلب الفواكه الى ايران من احد الافراد المقيمين في ناحية السيبة التابعة لقضاء ابي الخصيب[٣٤]. كما صادرت الشرطة عدد من الحيوانات المهربة من الجمال (٤٦) جملاً و(٤٠٧) راس غنم وذلك من اجل التخلص من رسوم الكودة[٣٥] .

وفي عام ١٩٣٧ استخدمت الحكومة العراقية مجموعة من الأساليب في القضاء على عمليات التهريب, فقد اجرت اتصالات مع المملكة العربية السعودية لمطاردة المهربين من خلال تهيئة السيارات ومراقبة بعض العشائر مثل عشيرة (عنزة وشمر والبدور), وعملت الحكومة على مراقبة هذه العشائر و مراقبة الطرق التي تمر بها حركات التهريب[٣٦] .

كان هناك نوع اخر من عملية التهريب الا وهي تهريب الاثار وهذا العمل كان يقوم به تجار الكويت عندما كانوا يقصدون البصرة للتجارة و التبضع , وذلك لعدم الاشتباه بهم ,وبعد دخول هذه الموارد المهربة الى الكويت تم تهريبها الى دول اجنبية , وفي العام نفسه ذكر المفتش الإداري عن طريق تقريره الذي رفعه الى متصرفية اللواء ان المواد المهربة يتم شحنها مع صناديق التمر مع الاثار عن طريق الشركات العاملة مثل شركة مرسيليا [٣٧] .

وفي العام نفسه أوضح المفتش الإداري كانت شرطة اللواء قد صادرت بعض المواد المهربة من جهة ايران وخصوصاً السجاد بعد اجراء مصادمات بين الشرطة و المهربين , كما بين ان الشرطة قد صادرت أربعة زوارق محملة بالسجاد الإيراني [٣٨] .

و الى جانب تهريب السجاد كانت هناك عملية أخرى وهي تهريب المواشي من ايران , ففي عام ١٩٣٧ تم الغاء القبض على عدد من المهربين يقومون بتهريب المواشي وكان

عددها (٤٠) جملاً و (٣١٨) رأس غنم و ذلك من اجل التخلص من رسوم الكودة و التي كانوا يعانون منها [٣٩] .

واشار تقرير التفتيش الاداري ان نشاط حركة التهريب مع ايران كان مستمراً بسبب ضعف السيطرة على الحدود ، إذ تـم القاء القبض على احدى النساء المدعوة (جكارة بن حسون) كانت تقوم بتهريب المخدرات عبر الحدود و قدرت قيمتها بـ (٣٠) دينار التي تمكنت من إيصالها الـى مركز العشار, بعد اخفاءها فـي داخل سجادتها [٤٠].

كما أشار المفتش الإداري في قضاء شط العرب الى الجهود التي بذلها مأمور مركز شرطة التنومة في القبض على عصابة لصوص في السابع عشر من شهر اذار عام ١٩٣٧، وذلك اثناء التجوال بسيارة في الصحراء عند الحدود العراقية الإيرانية اذ شاهد مقابل قرية (الكبير الباوي) عصابة مكونة من خمس اشخاص فأحتال على افرادها واستطاع القبض عليهم بدون مقاومة رغم ان افرادها كانوا مدججين بمختلف الأسلحة القاتلة وكان يراس هذه العصابة أحد الاشخاص المعروفين بحوادث الحدود ما بين البلدين، اذ سيقوا الى محاكم الجزاء، اما الأنواع المهربة كانت ثلاثة أكياس سكر تزن (٦٥٣) كيلو وعدد من رؤوس الأغنام [٤١] .

وفي الثامن من شهر تشرين الاول عام ١٩٣٨ طالب المفتش الإداري من متصرفية اللواء في البصرة ووزارة الداخلية على تخصيص مبالغ كافية لأنشاء سراي لناحية الفاو نظراً لموقعها الجغرافي المهم ووجود الميناء فيها حيث يأتيها السياح من مختلف مناطق العالم ومراقبة عمليات التهريب البضائع مع الجانب الإيراني [٤٢] , وفي العام نفسه ذكر المفتش الإداري في السيبة ان شرطة كمرك ومكوس السيبة قد قبضت على ما يقارب المئة من مهربي التمر الحلاوي و الساير كانت موضوعة في زورق بغية تهريبها الى ايران [٤٣].

لقد ذكر المفتش الإداري بإن مركز شرطة الكمارك في البصرة بتاريخ ١٩٣٩/١٢/٢٤ قد ضبط كمية من الافيون العائد الى أحد الاشخاص ، الذي أعده للبيع في حانوته الكائن في سوق (التنكجية) بالعشار , حيث ان كمية الافيون بلغ وزنها عشر غرامات , وبعد اكمال التحقيق قرر قاضي التحقيق إحالة المتهم الى القضاء [٤٤] .

وفي الخامس عشر من شهر ايلول عام ١٩٣٩، كما استولت شرطة الكمارك على خمسة أكياس لوز مقشر مهربة من ايران وتم اكتشاف احد عشر كيسا مهرباً وتم إحالة اللوز الى مديرية الكمرك في البصرة , حيث تقدر عدد الاكياس بأربعين ديناراً , كما قام مأمور كمرك منطقة البصرة بالقبض على أربعة أكياس من السكر و الشاي معدة تهريبها الى ايران وهذه الاكياس تزن (١٩٥) كيلو من الشاي و (٢٢٠) كيلو من السكر , وقد تم جلب

المهربات الى مديرية الكمرك و القبض على المهرب الساكن في قرية البراضعية و احيلت القضية الى دائرة التموين للبت بها(٤٥).

و في العام نفسه حاولت وزارة الخارجية العراقية ايقاف التهريب الذي كان يتم عن طريق الكويت الذي سبب العديد من المشاكل بين البلدين و اضر باقتصاد العراق، لكن الكويت و بمساندة بريطانيا رفضت جميع الحلول و المقترحات لوقف التهريب على الرغم من المفاوضات التي اجراها العراق مع السفارة البريطانية في بغداد حول الموضوع نفسه (٤٦).

ويبد ان عمليات التهريب قد ازدادت خلال مدة الثلاثينات مع الدول المجاورة بسبب عدم الاهتمام الحكومي بموضوع مراقبة الحدود لاسيما مع الكويت وللحد من تلك العمليات , اذ عمدت الحكومة العراقية لعقد لقاءات واجتماعات لوضع حداً لتلك العمليات , اذ قدم المفتش الإداري صورة واضحة عن طبيعة تلك العمليات وجهود الحكومة العراقية في الحد منها .

وبعد هذا الاستعراض يمكن القول لقد كان للمفتشين الاداريين دور كبير و واضح في متابعة الاوضاع الاقتصادية في لواء البصرة، إذ كشفت تقارير التفتيش الاداري طبيعة النشاط الاقتصادي في البصرة وابرز المشكلات التي واجهت ذلك النشاط، فضلاً عن وضع الحلول والمقترحات التي من شأنها معالجة تلك المشكلات، كما كشفت التقارير مدى تجاوب الحكومتين المركزية والمحلية مع المفتشين الإداريين الذين لم يدخروا جهداً في متابعة النشاط الاقتصادي في لواء البصرة.

الخاتمة

عانى لواء البصرة من التجارة غير الشرعية التي تمثلت بمشكلة التهريب التي أخذت حيزاً كبيراً في تقارير التفتيش الإداري التي رصدت أسبابها وميادينها، فضلاً عن ابرز الذين عملوا فيها، وأدى شيوع هذه الظاهرة الى خسائر للاقتصاد العراقي، إلا أنها من جانب أخر ساهمت في انعاش السوق البصرية ببعض البضائع التي كانت تأتي عن طريق التهريب.

اتضح من تقارير التفتيش الإداري ان اختلاف التعريفة الكمركية بين العراق والدول المجاور، فضلاً عن وجود ثغرات في الحدود وعدم قدرة قوات الأمن من السيطرة التامة على تلك الحدود مما جعلها سبباً مهما في شيوع هذه الظاهرة واستشراءها في لواء البصرة الذي كان يعد من اهم المراكز التجارية في العراق.

الهوامش

(١) د.ك.و. البلاط الملكي – الديوان , تسلسل الملفة ١١٩١ / ٣١١ ,و١١, ١٩٢٣ , عنوان الملفة , نظام التفتيش الإداري , ص٤٢ ؛ للمزيد من التفصيلات عن نشوء نظام التفتيش الإداري ينظر: أنس عبد اللطيف طه حسين، وظيفة التفتيش الإداري في العراق ١٩٢٣-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥، ص٤٣.

(٢) محمد مهدي البصير , تاريخ القضية العراقية ,ج٢ , بغداد , ١٩٣٤ , ص٤٨٩

(٣) محاضر مجلس الأعيان , الدورة الانتخابية الأولى , الاجتماع غي لسنة ١٩٢٨ , المجلة الرابعة و العشرون , ١٩/ ١٩٢٨/٩, ص١٦٣

(٤) د.ك.و م.ب.م. , تسلسل الملفة ٢٢٠٥ / ٢٧٢٢ , , ١٩٢٤ , و٤ , عنوان الملفة التقارير الإدارية لنظام التفتيش الإداري , ص١٥- ١٣؛ أنس عبد اللطيف طه حسين، المصدر السابق، ص٦١-ص٦٢.

(٥) اللواء : يعني العلم أو الراية , كما أنه الاسم الذي أطلقه العرب على التقسيمات الإدارية في الدولة العثمانية و التي عرفت جميعها فيما بعد بالألوية , أذ أن الدولة العثمانية قسمت الى وحدات , عرفت الواحدة منها باسم الإيالة ثم تطورت الى الولاية فيما بعد حيث قسمت هذه الإيالات داخليا الى سناجق و مفردها سنجق بالتركية، كذلك عرفت باسم الألوية : ينظر : الماظ أوزتونا , تاريخ الدولة العثمانية , إسطنبول , ١٩٨٨ ,ص٣٢ ؛ محمد فريد بك المحامي , تحقيق , دامان صفي , دار النقاش , ٢٠٠٦ م, ص٥٨٨ – ٥٩١ , محمد جميل بيهم , فلسفة التاريخ العثماني , ج٢ , بيروت , ١٩٥٤ م , ص٣٣ – ٥٨ .

(٦) د.ك.و م.ب.م. , تسلسل الملفة ٣٥٥٠ / ٢٧٢٢ , ١٩٢٤ ,و٤, عنوان الملفة التقارير الإدارية لنظام التفتيش الإداري , ص١٢.

(٧) تقع البصرة في أقصى جنوب العراق على الضفة الشرقية لشط العرب , وهو المعبر المائي الذي يتكون من التقاء نهري دجلة والفرات عند القرنة على بعد ١١٠ كم شمال مدينة الفاو , لها حدود دولية مع كل من السعودية و الكويت في الجنوب الغربي ومع أيران شرقا , كما تمثل موقعا و سطا بين الكويت و أيران و من الشمال تحدها محافظتي ذي قار و ميسان , والمثنى غربا , وتقع حدودها الجنوبية مباشرة مع الخليج العربي حيث تبعد ما يقارب ٥٤٥ كم عن مدينة بغداد , و تبلغ مساحتها ١٧٠٩٠كم٢ , ينظر : حامد البازي , البصرة في الفترة المظلمة و ما بعدها ,ج١ , بغداد , ١٩٧٠ , ص٩٠ – ٩٢ ؛ أمين لطفي , دليل البصرة , مطبعة جريدة الخبر , ١٩٥٤ , ص٥٧ .

(٨)أنس عبد اللطيف طه حسين، المصدر السابق، ص٦٢.

(٩) د.ك.و م.ب.م. , تسلسل الملفة ٨٠ / ٣١٥٠ , ١٩٢٤ , و١٤, عنوان الملفة التقارير الإدارية لنظام التفتيش الإداري , ص٢٦

(١٠) مصطفى عبدالقادر النجار, التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي دراسة وثائق في التاريخ الدولي , مطبعة جامعة البصرة ، البصرة, ١٩٧٥ , ص١٧ .

(١١) د. ك . و , ملفات وزارة الداخلية , الديوان , تسلسل الملفة ٨٦٥٤/٣٢٠٥٠/ و١ , ١٩٣٨م , عنوان الملفة , تفتيش قضاء القرنة , ص١٨٢.

(١٢) لقد أدى هذا الحصار الى انخفاض دخل الكويت من الرسوم الكمركية من مائة الف روبية في عام ١٩٢٢ الى ٦٠ الف روبية في عام ١٩٣٢. ينظر: مصطفى عبدالقادر النجار, المصدر السابق, ص١٨٤ .

(١٣) د . ك . و , ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملفة ٥٦١٣ / ٢١١٣ /و١٠ , , ١٩٣٠ , عنوان الملفة , تقارير التفتيش الإداري حول الكمارك و المكوس في لواء البصرة ص١٠-١٢ .

(١٤) المصدر نفسه , ص١٣.

(١٥) د . ك . و , ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملفة ١٤١٢ / ٣٢٠٥٠ , و ١٢ , ١٩٣٠ , عنوان الملفة , تقارير التفتيش الإداري عن الوضع المالي و الاقتصادي في لواء البصرة ص ١٣-٢١ .

(١٦) د . ك . و , ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملفة ٧١٦٩ / ٣٢٠٥٠ / و١٢ , عنوان الملفة , تقارير التفتيش الإداري الخاصة بالتهريب , ١٩٣٠ , ص٧٣ .

(١٧) المصدر نفسه , ص٧٥ .

(١٨) د . ك . و , ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملفة ٢١٢٣ , ٣٢٠٥٠ , و١ , ١٩٣٠-١٩٣١ , عنوان الملفة , تقارير التفيش الإداري في لواء البصرة , ص٣ .

(١٩)ولد في بغداد عام ١٨٩١م , درس في المدرسة العسكرية في استانبول فتخرج منها برتبة ملازم في الجيش العثماني في أيار ١٩١١م , عاد الى بغداد في كانون الثاني ١٩١٤ م , التحق في فيلق المشاة ثم نقل الى قوة الدرك , بقي في بغداد حتى الاحتلال البريطاني عام ١٩١٧ , وفي عام ١٩١٨ شارك في الثورة العربية في سوريا و بعد سقوط الحكومة الفيصلية في دمشق عاد الى بغداد في اذار ١٩٢١ , عين سكرتير لوزارة الدفاع في ١٩٢١/١٠/٢١ و بتدرج في المناصب العراقية حتى عين متصرفاً للبصرة في ٢٧/ تشرين الثاني ١٩٣٣, اصبح وزيراً للمواصلات والاشغال العامة حتى عام ١٩٤٣, توفي في بغداد في ٢١ /١٩٧٠/١١. ينظر: سجل جدول كبار موظفي الدولة لعام ١٩٤٣, مطبعة الحكومة, بغداد, ٩٤٣, ص٣٧

(٢٠)ولد عام ١٨٨٥ م , والده الشيخ جابر المبارك الصباح , حكم الكويت في ٢٣/مارس /١٩٢١ ويعتبر الأمير العاشر للكويت , وفي عهدة تم عقد معاهدة العقير عام ١٩٢٢ لترسيم الحدود بين العراق و السعودية و الكويت كذلك بدأت الديمقراطية في عهده , أسس مجلس شورى بعد توليه مقاليد الحكم , وفي عام ١٩٣٨ انشى المجلس التشريعي الأول , وفي عهدة تم اكتشاف النفط عام ١٩٣٨ توفي عام ١٩٥٠ . ينظر : فرحان عبدالله احمد الفرحان , حكام دولة الكويت , مجلة الحرس الوطني الكويتي ,ص١٣ .

(٢١) د.ك.و, ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملفة ٢٣١٢ / ٣٢٠٥٠ ١٩٣٣ , تقارير التفتيش الإداري في قضاء الزبير , ص٢٠ .

(٢٢) د.ك.و, ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملفة ٦١١٧ , ٣٢٠٥٠ /١٩٣٥ , تقارير التفتيش الإداري في قضاء ابي الخصيب, ص٥.

(٢٣) د.ك.و , ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملفة , ١٦١٤ /٣٢٠٥٠ / و١ , ١٩٣٤ , عنوان الملفة , تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة , ص٢ .

(٢٤) د.ك.و , ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملفة ٢١١٢ / ٣٢٠٥٠ / و١ , ١٩٣٤ , عنوان الملفة , تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ,ص ٢ .

(٢٥) المصدر نفسه , ص ٤.

(٢٦) القند : وهو السكر المصنوع على شكل قالب مخروطي .

(٢٧) د . ك . و , ملفات وزارة الداخلية , , الديوان , تسلسل الملفة ٨٣٤٣ / ٣٢٠٥٠ / و١ , ١٩٣٤ , عنوان الملفة تفتيش بلدية الزبير , ص٥ .

(٢٨) د .ك.و , ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملفة ٨٣٥٠ / ٣٢٠٥٠/ و١ , ١٩٣٥ , عنوان الملفة , تقارير تفتيش بلدية الزبير , ص١٣ .

(٢٩) د .ك.و , ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملفة ٨٣٥٠ / ٣٢٠٥٠/ و١ , ١٩٣٥ , عنوان الملفة , تقارير تفتيش بلدية الزبير , المصدر السابق, ص١٤ .

(٣٠) د. ك . و, وزارة الداخلية, تسلسل الملفة ٣٦٦٣ / ٣٢٠٥٠, ١٩٣٥, ص١, عنوان الملفة, تقارير التفتيش في لواء البصرة, الكمارك والمكوس الثغر العدد ٧٧٨٢, السنة الثانية , ٢٥ / تشرين الأول , ١٩٣٥

(٣١) د . ك . و , ملفات وزارة الداخلية , الديوان , تسلسل الملفة ٨٣٠٥ / ٣٢٠٥٠ / و١ , ١٩٣٥ , عنوان الملفة , تفتيش ناحية الزبير , ص ٦ .

(٣٢) د . ك . و , ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملفة ٣٧١٥ / ٣٢٠٥٠ / و٢٢ , ١٩٣٥ , عنوان الملفة , تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة , ص١٨

(٣٣) المصدر نفسه , ص٢٢ .

(٣٤) د .ك.و, ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملفة ٥٠٨١ / ٣٢٠٥٠ / و١١ ١٩٣٦ , عنوان الملفة , تقارير في لواء البصرة التهريب , ص١٠ .

(٣٥) المصدر نفسه , ص١١ .

(٣٦) د . ك . و , ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملفة ٤١١٣ / ٣٢٠٥٠ / و١ , ١٩٣٧ , عنوان الملفة , تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة , ص١٧-٢١ .

(٣٧) د . ك . و , ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملفة ٤١١٣ / ٣٢٠٥٠ / و١ , ١٩٣٧ , عنوان الملفة , تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة , المصدر السابق, ص٢٣ .

(٣٨) د . ك . و , ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملفة ١٧١٢ / ٣٢٠٥٠ / و ١٨ , ١٩٣٦ – ١٩٣٧ , عنوان الملفة , تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ص١٨ .

(٣٩) المصدر نفسه , ص٢٠ .

(٤٠) د.ك . و , ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملفة ٢١٢٣ / ٣٢٠٥٠ / و١١ , ١٩٣٧ , عنوان الملفة , تقارير التفيش الإداري في لواء البصرة , ص ٨ .

(٤١) د.ك.و , ملفات وزارة الداخلية , الديوان , تسلسل الملفة ٢١١٣ /٣٢٠٥٠ / و١ , ١٩٣٧ – ١٩٣٨ عنوان الملفة , تفتيش قضاء شط العرب , ص٣-٤ .

(٤٢) د.ك.و , ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملفة ١٠١٢ / ٣٢٠٥٠ / و ١٢ , ١٩٣٨ , عنوان الملفة , تقارير التفتيش الإداري مدينة الفاو , ص١٢ .

(٤٣) المصدر نفسه , ص١٧ .

(٤٤) د.ك.و, ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملفة , ٦١١٩ / ٣٢٠٥٠ /و١٢ , ١٩٣٨ -١٩٣٩ , عنوان الملفة , تقارير التفتيش الإداري في البصرة , ص٥ .

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

(٤٥)د.ك.و, ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملفة , ٦١١٩ / ٣٢٠٥٠ /و١٢ , ١٩٣٨ -١٩٣٩ , عنوان الملفة , تقارير التفتيش الإداري في البصرة , ص٩ .

(٤٦) مصطفى عبد القادر النجار و اخرون , العراق و الكويت في الوثائق التاريخية , دار الحرية للطباعة , بغداد ١٩٩١م , ص٥٧.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies